أكبر من فجيرة وأصغر من انفجار

رفعت إبراهيم البدوي

اهتزت مياه الخليج العربي وتمايلت ناقلات النفط الراسية، على أصوات انفجارات متتابعة ضربت عدداً من الناقلات العملاقة الراسية في ميناء الفجيرة التابع للدائرة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يعتبر قبلة التصدير لبترول دول الخليج.
الانفجارات أصابت ناقلات نفط ترفع علم المملكة العربية السعودية وعلم الإمارات العربية المتحدة، كما ألحقت الضرر بناقلات أخرى من جنسيات أوروبية.
بعد شيوع الخبر أصيبت أسواق المال بالارتباك، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في سعر البترول، كما أدى إلى هبوط أسعار الأسهم الأميركية والخليجية على حد سواء، وما زاد الأمر سوءاً هو صعود أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد الإعلان عن استهداف خط أنابيب النفط الذي يغذي ميناء ينبع السعودي الواقع على البحر الأحمر، وذلك بواسطة طائرات مسيرة من دون طيار.
بعد ارتفاع سعر برميل البترول إلى ما يقارب ٧٠ دولاراً، وتراجع أسعار الأسهم السعودية والأميركية في البورصة العالمية، ساد المنطقة والعالم نوع من الترقب والقلق المشوب بالخوف من توفر ذرائع اندلاع حرب مدمرة بين إيران وأميركا في الخليج، وخصوصاً بعدما عمدت وسائل الإعلام في كل من أميركا ودول الخليج، وحتى في الكيان الصهيوني المسارعة باتهام إيران بوقوفها خلف تفجيرات الفجيرة واستهداف خط أنابيب ميناء ينبع السعودي.
واشنطن تقول إن التحقيقات بالحادث ما تزال جارية لمعرفة الجهة التي تقف وراء تلك الأعمال الإرهابية، كما أضاف الناطق باسم البيت الأبيض، رداً على سؤال أحد الصحفيين عن احتمال نشوب حرب ضد إيران، قائلاً: «لا قلق من احتمال حرب مع إيران، ونريد إبرام صفقة جديدة معها»، في إشارة واضحة إلى وجود رغبة أميركية بإنجاح المفاوضات الدائرة سراً عبر دولة قطر مروراً بالعراق، سعياً لإبرام اتفاق جديد يلبي مصالح الطرفين الإيراني والأميركي.
السؤال هو حول الجهة المنفذة المستفيدة من انفجارات الفجيرة، واستهداف خط أنابيب ميناء ينبع السعودي، الأمر الذي يعيد ترتيب نفوذ الدول في منطقة الخليج بما يضعها على صفيح بركان لاهب ومتفجر.
في سياق البحث عن الجهة المنفذة والمستفيدة من أحداث الخليج، نستعرض التالي:
أولاً، بالنسبة لاستهداف أنابيب البترول في السعودية، فقد أعلنت «أنصار الله» المدعومة من إيران مسؤوليتها عن الاستهداف بواسطة طائرات مسيرة من دون طيار.
ثانياً، تبقى معرفة الجهة التي نفذت انفجارات الفجيرة.
إذا ما استعرضنا مواقف الدول، بدءاً من أميركا وإسرائيل وإيران، لوجدنا أن كل تلك الدول مستفيدة مما حصل في الفجيرة، وكل حسب تحقيق رغباته ومصالحه، باستثناء دول الخليج التي اهتز أمنها وتضرر اقتصادها.
العدو الإسرائيلي: له مصلحة كبرى في ما حصل، حيث إن حكومة العدو الإسرائيلي لم تبرح التحريض على إيران، ومن غير المستبعد أن يكون الموساد الإسرائيلي خلف تفجيرات الفجيرة محاولاً جر الأميركي ودول الخليج لشن حرب على إيران.
الولايات المتحدة الأميركية: مصلحتها في ما حصل هو استثمار الحدث لتخويف دول الخليج بغرض ابتزازها مالياً بصفقات أسلحة بمليارات الدولارات الخليجية تصب في خزانة واشنطن، ولتقول لدول الخليج «تريدون الحماية الأميركية؟ عليكم بالدفع»، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى فإنه في حال قررت أميركا شن الحرب على إيران، وهذا مستبعد، فإن ما حصل في الفجيرة سيوضع في خانة تراكم الأسباب الموجبة لشن الحرب على إيران. لكن، وبعد التصريحات الأميركية بعدم الرغبة في اندلاع حرب في الخليج، تبقى الأمور في خانة الابتزاز المادي لدول الخليج. وإذا ما أضفنا تصريح الإمام الخامنئي الأخير بأنه لن تكون هناك أي حرب مع الولايات المتحدة، نستنتج بأن فكرة الحرب باتت مستبعدة.
تبقى إيران: ولها مصلحة في ما حصل بالفجيرة، أولاً لإرسال رسالة واحدة وفي اتجاهات عدة مفادها أن «الأمن في مياه الخليج هو من اختصاصنا، وان يدنا تبقى العليا في هذا المجال، على الرغم من الحشود العسكرية ووجود البوارج وحاملات الطائرات الحربية الأميركية والفرنسية». والرسالة نفسها تذهب باتجاه دول الخليج، وتحديداً السعودية ودولة الإمارات العربية، أنه «في حال منع البترول الإيراني من التصدير، فإن بترولكم لن يجد طريقاً للتصدير»، وللقول للأميركي إنه في حال أردتم الاتصال بنا والتفاوض معنا، فإننا سنفاوض من منطق القوة وليس من منطق الضعف.
إذاً من الصعب تحديد الجهة المنفذة لأن الجميع له مصلحة في ما حصل، كل حسب مصلحته ومقاصده.
وبغض النظر عن الجهة التي تقف خلف تفجيرات الفجيرة، فإن نتائج الحدث بحد ذاته، وحجم الأضرار البسيطة، دليل واضح على أنه عمل احترافي الهدف منه توجيه رسالة قوية موجهة بالدرجة للدول المصدرة للنفط، وخصوصاً أن الناقلات المستهدفة ترفع علم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
الرسالة سلمت للسعودية والإمارات باليد. والاهم، أن الرسالة استلمها كل من البيت الأبيض في واشنطن وفرنسا وحتى أوروبا الضعيفة، بواسطة الإعلام، بعدما أشيع خبر الإعلان عن التفجيرات بوسائل الإعلام، على الرغم من تعتيم الإعلام الخليجي والأميركي عن خبر التفجيرات لمدة ٢٤ ساعة.
إن من أراد الإفصاح عن التفجيرات وفضح المستور، تقصّد القول عن سابق تصور وتصميم «إن أمنكم في الخليج هش، ولن تكونوا بمنأى عن أهدافنا».
إن ما حصل في ميناء الفجيرة لا يعدو كونه بداية مرحلة جديدة من شد الحبال، وتعزيز مواقع التفاوض الدائر خلف الغرف المغلقة وفي القنوات الخلفية، من خلال طرف ثالث يتكفل بنقل الرسائل بين الأطراف المعنية بعناية وسرية تامة، ومن خلف ظهر دول الخليج المحرضة إعلامياً، اللاهثة خلف تنفيذ عمل عسكري أميركي إسرائيلي ضد إيران. ولن يطول الوقت لتكتشف دول الخليج بأن السيناريو الحالي شبيه إلى حد بعيد بالسيناريو الذي سبق الإعلان عن محادثات سرية بين إيران وإدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في مسقط، والتي أفضت إلى مفاجأة دول الخليج بالإعلان عن الاتفاق النووي الإيراني.
إنها مرحلة التفاوض عبر الموانئ المصدرة للبترول، وأنابيب النفط الممدودة فوق رمال الصحراء وقريباً سنشهد انتقال التفاوض إلى العلن وعالمكشوف.
يبقى أن نشير إلى أن ما حصل في الفجيرة قد أبعد فكرة نشوب حرب شاملة في مياه الخليج، وذلك بعد انكشاف مدى هشاشة الأمن في مياه الخليج رغم الحشد غير المسبوق للبوارج الحربية وحاملات الطائرات الأميركية والفرنسية.
بناء على تقدم نقول: لا حرب في الأفق، وان ما حصل في مياه الخليج لا يعدو كونه «أكبر من فجيرة وأصغر من انفجار»، ولن يؤدي إلى تفجير المنطقة بانتظار تجميع الأوراق وتحسين التمركز خلف المكامن بين الأطراف المتفاوضة. وتبقى دول البترول الخليجي دون أي تأثير في المعادلة وآخر من يعلم.

«التحالف الدولي» منقسم على نفسه حول «خطرها»

طهران: من أسباب توتر علاقاتنا مع الرياض دعمها للإرهاب في سورية

وكالات

أكدت طهران أن من أسباب توتر علاقتها مع الرياض دعم الأخيرة للإرهابيين في سورية، على حين أبدت الولايات المتحدة خوفها على قواتها المحتلة في سورية بزعم انتشار قوات «الحشد الشعبي» العراقي قرب الحدود مع سورية، وسط حالة انقسام يشهدها «التحالف الدولي» حول ما يصفه بـ«الخطر الإيراني».
ووفق وكالة أنباء «فارس» الإيرانية، أكد رئيس المجلس الإستراتيجي الإيراني للعلاقات الخارجية كمال خرازي في حوار مع صحيفة «إكسبرس» الفرنسية، أن بلاده أعلنت «باستمرار استعدادنا للتفاوض مع الرياض، والحكومة السعودية وعلى رأسها محمد بن سلمان هي التي صنعت التوترات ولو أن السعودية لم تكن تقدم الدعم للمجموعات الإرهابية في سورية ولم تدخل في حرب اليمن هل يمكن التصور أن الأوضاع كانت تبلغ هذا المستوى غير القابل للإصلاح؟
وأشار إلى أن هدف تنظيم داعش الإرهابي المدعوم سعودياً كان يتمثل بإسقاط الحكومتين العراقية والسورية والسيناريو المذكور انتهى إلى السقوط.
وأول من أمس أجرى المتحدث باسم «التحالف الدولي» الجنرال البريطاني كريس غيكا حديثاً إلى مسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية «بنتاغون» من بغداد عبر الدائرة المغلقة أكد فيه أن «التحالف» يهدف إلى تدريب قوات محلية في سورية قوامها ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف مسلح، وتمكن حتى الآن من تدريب ما بين ١٠ إلى ٢٠ ألفاً من تلك القوات التابعة لما تسمى «قوات سورية الديمقراطية-قسد»، وفق وكالة «الأناضول» التركية.
وأوضح أن المفاوضات السياسية بشأن إرساء الاستقرار في شمال شرقي سورية مستمرة، وأن المبعوث الأميركي لدى سورية، جيمس جيفري، يواصل إجراء لقاءات مع تركيا و«قسد».
وزعم الجنرال البريطاني أن الاحتجاجات في شمال شرق سورية ضد «قسد» ترتبط بالظروف المعيشية، نافياً وجود مشاكل إثنية.
وحول إمكانية سحب مسلحي «قسد» من المدن ذات الأغلبية العربية، قال الجنرال البريطاني: إن داعش هو التهديد الأكبر في المنطقة، وإن عملية من هذا القبيل في هذه المرحلة ستؤدي إلى عودة التنظيم، ما يهدد أمن واستقرار المنطقة، على حد زعمه.
من جهتها نقلت وكالة «أ ف ب» عن الجنرال البريطاني قوله: إن «التهديد الذي تمثله القوات الموالية لإيران في العراق وسورية لم يتصاعد».
ووفق الوكالة حرص الجنرال غيكا على توضيح أن «مهمتنا تقضي بالتغلّب على داعش، وإيران غير مدرجة في الأوامر التي تلقيتها ولا في التعليمات ولا في أي وثيقة إدارية».
وأمس، قال المتحدّث باسم القيادة المركزية الأميركية بيل أوروبان: إن تعليقات غيكا «تتعارض مع التهديدات الموثوق بها والمحدّدة المتوافرة لدى أجهزة الاستخبارات الأميركية وحلفائها فيما يتعلّق بالقوات المدعومة من إيران في المنطقة».
وتحدثت صحيفة «غارديان» البريطانية عن تناقض الموقفين الأميركي والبريطاني، مؤكدة أن تصريحات غيكا تزيد المخاوف من أن يستخدم «صقور» إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب معلومات استخباراتية غير دقيقة ذريعة لشن حرب على إيران، حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.
في الأثناء نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤولين أمنيين عراقيين أن زيارة وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو إلى بغداد تناولت انتشار قوات «الحشد الشعبي» العراقي عند الحدود مع سورية، قرب منطقة نفوذ قوات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة حذرت السلطات العراقية من أن أي خطر على قواتها من قبل تلك الفصائل ستتعامل معه القوات الأميركية مباشرة بالقوة.

اتهمتها واشنطن بسرقة النفط السوري لتمويل مجموعات مسلحة

خروج دفعة جديدة من محتجزي «الركبان».. ودمشق وموسكو تحمّلان أميركا المسؤولية عن البطء بإجلائهم

حمص- نبال إبراهيم
دمشق- الوطن- وكالات

مع خروج دفعة جديدة من محتجزي مخيم الركبان، حمّلت دمشق وموسكو، أميركا المسؤولية عن البطء في عملية إجلائهم، واتهمتها بسرقة النفط السوري لتمويل مجموعات مسلحة، في وقت واصل الجيش العربي السوري فيه استهداف تنظيم داعش الإرهابي بأقصى ريف حمص الشرقي.
وذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أن عشرات الأسر تقلهم سيارات وشاحنات مع أمتعتهم وصلوا إلى ممر جليغم قادمين من مخيم الركبان الواقع في أقصى ريف حمص الجنوبي الشرقي عند مثلث الحدود السورية الأردنية العراقية، حيث عملت فرق منظمة الهلال الأحمر العربي السوري ونقطة طبية على تقديم المساعدة الطبية والغذائية لهم.
ولفتت الوكالة، إلى أن عناصر من الجهات المعنية قاموا بتسجيل أسماء العائدين وبيانات شخصية لأسرهم ليصار إلى نقلهم عبر حافلات نقل جماعي عند الممر إلى مراكز إقامة مؤقتة في مدينة حمص، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة المهجرين من مخيمات اللجوء إلى مناطقهم التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب.
وفي وقت سابق من يوم أمس، أكدت مصادر خاصة بـ«الوطن»، أن عملية خروج المدنيين المحتجزين في المخيم القريب من منطقة التنف التي تحتلها أميركا عادت لتتسارع من جديد، بعد أن انخفضت وتيرتها منذ بداية شهر رمضان الكريم.
وتوقعت المصادر، أن خروج دفعات إضافية من المحتجزين في المخيم خلال الأيام القادمة، خاصة مع تفاقم معاناتهم والظروف الجوية الحارة السائدة بالمنطقة، علاوةً على رغبتهم الحثيثة بالخروج باتجاه مناطقهم وقراهم التي حررها الجيش العربي السوري وبعد أن تم تخديمها بكل ما يلزم للعيش بحياة طبيعية كريمة.
وبينت المصادر، أن عدد المدنيين الذين خرجوا من المخيم بلغ حتى تاريخه نحو ١٢ ألفاً و٥٠٠ شخص معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، أي بما يعادل نسبة نحو ٢٥ بالمئة من عدد المدنيين الإجمالي المحتجزين في «الركبان» والبالغ عددهم نحو ٥٠ ألف شخص.
في غضون ذلك، قالت الهيئتان التنسيقيتان السورية والروسية حول عودة المهجرين السوريين في بيان مشترك، نقلته وكالة «سانا»: إن «الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية الكاملة عن البطء في عملية إجلاء النازحين من مخيم الركبان وإعادتهم إلى مناطق سكنهم الدائم»، ولفت إلى أنه «لم يغادر المخيم سوى ربع المدنيين القاطنين فيه».
واعتبر البيان أن «التصرفات غير البناءة من الجانب الأميركي تخلف مزيداً من الضحايا وتزيد من معاناة السوريين المحتجزين قسرا في مخيم الركبان»، مبيناً أنه «رغم الإجراءات غير المسبوقة التي تتخذها روسيا وسورية لتأمين الظروف المناسبة في المناطق التي يعود إليها اللاجئون تسير إجراءات إجلاء المواطنين من الركبان ببطء وحتى الآن غادره أكثر من ١٢ ألف شخص فقط».
وبحسب البيان فإنه «في الوقت الذي أوجدت فيه الولايات المتحدة مع الدول الحليفة لها أزمة وقود مصطنعة في سورية بهدف خنق الاقتصاد السوري تسرق الولايات المتحدة الموارد الوطنية السورية وتنظم تهريبها عبر نقلها من منطقة الضفة اليسرى لنهر الفرات وتعمل على تمويل تجمعات مسلحة غير شرعية وتستخدمها لتنفيذ تفجيرات إرهابية لمنع إعمار سورية وزعزعة استقرارها».
ودعا البيان «الولايات المتحدة للتخلي عن ازدواجية المعايير واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وسحب قواتها من الأراضي السورية على الفور»، كما أهاب بالهيئات الإنسانية للأمم المتحدة لتنفيذ مهامها المسندة إليها من قبل المجتمع الدولي والتأثير على واشنطن بهدف إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية في أقرب وقت ممكن وحل مخيمي الركبان والهول وتحرير المواطنين السوريين منهما وعودتهم إلى أماكن إقامتهم داخل الأراضي السورية.
ولفت البيان إلى أن «الوضع في مخيم الهول شرق البلاد لا يقل كارثية عن الركبان ويواجه قاطنوه نفس المشاكل المتمثلة في تقييد حرية التنقل ومصادرة الوثائق الثبوتية وفصل الأسر والنقص الحاد في الأدوية وانعدام النظافة».
ميدانياً، ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن الجيش اشتبك مع مسلحي داعش بأقصى ريف حمص الشرقي، تزامناً مع غارات جوية على أهداف متحركة للتنظيم في محيط باديتي تدمر والسخنة، ما أسفر عن إيقاع إصابات مباشرة في صفوفه وكبده خسائر جديدة بالأرواح والعتاد.

دفعة جديدة من المهجرين تعود إلى الوطن من مخيم «الركبان» عبر ممر جليغم بريف حمص الشرقي (سانا)

Reference: SY-DA-00603

ACTION AGAINST HUNGER

الهلال الأحمر العربي السوري
Syrian Arab Red Crescent

TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDER FOR REHAB. OF WATER IRRIGATION CHANNEL AND WATER PUMPING STATION IN RURAL RAQQA

Tender Ref# SY-DA-00603.

REHABILITATIN OF WATER IRRIGATION CHANNEL AND WATER PUMPING STATION

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from **Action Against Hunger (AAH)** offices at the below address between **09:00 AM till 04:00 PM** starting from ***May 15th, 2019 till June 10th,2019***.

Tender Committee contact in Damascus:

Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.

Phone: +963 11 3329 946

Fax: +963 11 332 9945

E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	June 10th, 2019, at 04:00 PM.
Bid Validity:	120 day.
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties:	0.5% of the total contractual value per each delay.

Reference: SY-DA-00603

ACTION AGAINST HUNGER

الهلال الأحمر العربي السوري
Syrian Arab Red Crescent

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة إعادة تأهيل شبكة مياه الري ومحطة ضخ المياه في ريف الرقة

منظمة مكافحة الجوع ***(AAH)***،منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في اكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع ***(AAH)***، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن

مناقصة مرجع: SY-DA-00603

إعادة تأهيل شبكة مياه الري

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة **09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 عصراً**، ابتداءً ***من15 أيار 2019 ولغاية 10حزيران 2019***.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شركسية، بناء. 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

الموعد النهائي لتسليم العروض:	10 حزيران 2019، عند الساعة 04:00
صلاحية العروض المقدمة:	120 يوما.
العملة:	الليرة السورية.
ضمان حسن التنفيذ:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
ضمان الكفالة:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
غرامات التاخير:	0.5% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.